



معيار المراجعة رقم 3000 - مهام التأكيد بخلاف مراجعة او فحص معلومات مالية تاريخية

معيار المراجعة رقم 3000 - مهام التأكيد بخلاف مراجعة او فحص معلومات مالية تاريخية

اصدر السيد الأستاذ الدكتور محمود محيي الدين قرارا وزاريا رقم 166 لعام 2008 بشأن إصدار المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكيد الأخرى ، والتي تحل محل معايير المراجعة المصرية السابقة اصدرها فى سبتمبر 2000 ويبلغ عدد المعايير التى صدر بشأنها القرار الوزارى (38) معياراً وإطار عاماً لتكميل بذلك منظومة المعايير المصرية للمراجعة وتصبح متواقة مع معايير المراجعة الدولية.

وإن القصد من اصدار المعايير المصرية للمراجعة، ومعايير المحاسبة المصرية التي تم اصدارها من قبل هو ارساء قواعد محددة لكيفية تناول معالجات التطبيقات المحاسبية وما يرتبط بها من أعمال مراجعة وتدقيق الحسابات.

[إضغط هنا لتحميل معيار المراجعة رقم 3000 - مهام التأكيد بخلاف مراجعة او فحص معلومات مالية تاريخية](#)